

أطفال ورزازات في لحظة "تاريخية" يقدمون مشروع "نور" للطاقة النظيفة أمام الملك محمد السادس

الخميس 4 فبراير 2016 - 17:00
أطفال ورزازات يقدمون، أمام الملك محمد السادس، مشروع الطاقة الشمسية، "نور" الذي سيعود بالنفع على المنطقة والمغرب ككل.
ويندرج مشروع الطاقة الشمسية نور الذي دشنه الملك محمد السادس اليوم الخميس 04 فبراير، عصب إستراتيجية المغرب في مجال الطاقات النظيفة، كما يندرج في إطار جهود المغرب في المحافظة على البيئة وحماية الكرة الأرضية من الانبعاث المسببة للتلوث.
مصدر : مدي1تفي، كوم ووكالات

اعلاميون وحقوقيون يوقعون على عريضة تطالب الخلفي بسحب مشروع قانون الصحافة الإلكترونية _ للنشر ان تفضلتم

الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية
المكتب التنفيذي

عريضة للمطالبة بسحب مشروع مدونة الصحافة والنشر _ الشق المتعلق
بالصحافة الإلكترونية

بتاريخ 18 أكتوبر 2014 وبفضاء بيت الصحافة بطنجة، كشف مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة بعد انتظار طويل، عن مشروع ما سمي بمدونة الصحافة والنشر، بعد أن تم ترتيب الساحة الإعلامية على المقاس، وبعد أن صممت الوزارة على نهج مقارنة

تشاركية ناقصة ومعاقة ودون نص تنظيمي حتى الآن، حيث تم إقصاء العديد من الإطارات والفعاليات من المشاركة الفعلية في هذا المشروع الذي سيرهن الإعلام المغربي لعقود من الزمن .

ومن خلال قراءة تنا لهذا المشروع اتضح أنه أتى ببنود معرقة ومكبلة للعمل الصحفي الإلكتروني الجاد والمسئول، وبعد أن اقترب موعد تقديمها للبرلمان لمناقشتها والمصادقة عليها، تطالب الأسماء الموقعة أسفله السلطات المغربية بالتعقل، وسحب المدونة خاصة الشق المتعلق بالصحافة الإلكترونية- وإعادة فتح النقاش من جديد، وإشراك جميع الفاعلين والإطارات الممثلة لمختلف التعابير الإعلامية، في أفق إنضاج صيغة متوافق عليها تتناسب والسياق الوطني والإقليمي الذي ينادي بالحرية .

الأسماء الموقعة :

- 1) عبد الله أفتات - رئيس الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية
- 2) صبري الحو - محامي، خبير في القانون الدولي، ورئيس المركز المغربي للحريات والحقوق
- 3) [محمد قلاش](#) - أمين مال الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية فرع طنجة
- 4) أحمد بوعشرين الأنصاري - ناشط جمعي وإعلامي
- 5) رضوان القسطين - صحفي بشبكة أنباء الشمال
- 6) يحيى بن الوليد- أكاديمي وجامعي
- 7) يوسف الوهابي العلمي - مدير موقع خبر طنجة
- 8) عبد المغيث مروان - رئيس فرع طنجة أصيلة للاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية
- 9) محمود عابو- صحفي ومراسل إذاعي - عضو الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية - فرع المضيق
- 10) أيوب الخياطي - طالب بالمعهد العالي للتدبير ووسائل الإعلام وصحفي بموقع طنجاوي
- 11) عصام الصغير - صحفي بجريدة الحقيقة الورقية ومقاول

- (12) المهدي الصالحي – صحفي وناشط إلكتروني
- (13) أحمد العمراني – عضو المجلس الوطني للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان
- (14) حفيظ زرزان – صحفي وكاتب رأي -هيئة تحرير شبابكم وصوت آسفي
- (15) مصطفى حيران – مدير موقع “أخبركم”
- (16) محمد حقيقي – المدير التنفيذي وممثل الرابطة العالمية للحقوق والحريات بالمغرب
- (17) بشرى الدويب -مهمة بالشأن الاعلامي والالكتروني خاصة
- (18) رحال بن شماش – مدير موقع شبكة انباء الشمال
- (19) أحمد الزوجال صحيفة “صدي نيوز” الرقمية
- (20) عبد اللطيف حسني – مدير نشر مجلة وجهة نظر
- (21) منير أفقير – صحفي بجريدة لاديبيش
- (22) محمد المساوي – مدير موقع “أنوال بريس”.
- (23) عبد المنعم الرفاعي – محام رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان بطنجة
- (24) عثمان بن شقرون – إعلامي وباحث في تاريخ الصحافة
- (25) عبد القادر زعري – كاتب صحفي
- (26) حميد المهدي – صحفي
- (27) الورغي ياسين – مدير موقع “تاركويست24”
- (28) عمر اطريميني لانجرب – محام بهيئة طنجة
- (29) رضوان زريعة، طالب حقوق وكاتب مقالات الرأي
- (30) محمد يت حساين – مراسل صحفي
- (31) علي أنوزلا – صحفي

- (32) ياسين العشير – مدير موقع طنجة 24
- (33) بشرى النوري – كاتبة مقالات رأي
- (34) عبد الوفي العلام – مدير موقع ريحانة برس الإخباري
- (35) محمد عبيد – مدير موقع افران أون لاين
- (36) عبد المنعم المساوي – أنوال بريس
- (37) علي المرابط – صحفي
- (38) عمار قشمار – المرصد المغربي للإعلام الإلكتروني
- (39) الحسن فاتحي – موقع تنغير بلوس
- (40) رجاء الشامي – صحفية
- (41) محمد الخصري – مهندس دولة، كاتب رأي
- (42) أحمد إفزارن – إعلامي
- (43) نعيمة الكلاف – محامية
- (44) ادريس عاصيم – المرصد المغربي للإعلام الإلكتروني
- (45) خديجة جنان – محامية – حقوقية
- (46) خالد الصلعي – كاتب صحفي
- (47) جمال العسري – ناشط حقوقي
- (48) عبد الحكيم الصديقي – رئيس فرع الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية بتنغير، كاتب ومدون
- (49) رشيد وفاق – مهتم بالشأن الإعلامي
- (50) محمد اليخلفي – مدير موقع باب ناطور
- (51) ناصر موحى – مؤسس موقع ينايري
- (52) محمد العربي بن عثمان – جامعي
- (53) ابراهيم أولعربي – إعلامي مقيم بإيطاليا

- (54) ادريس السدراوي – رئيس الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الانسان – ومدير موقع “ديريكتيفي”
- (55) الحسين المجدوبي – مدير صحيفة “ألف بوست”
- (56) أحمد ابن الصديق – مهندس و كاتب رأي
- (57) فتيحة أعرور- إعلامية وناشطة حقوقية
- (58) العتيق مراد – مدير موقع “الصحراء سكوب”
- (59) صليحة بجراف – صحافية – مديرة موقع “أش بريس”
- (60) عبد الاله تاكري – هيئة تحرير جريدة اشتوكة24
- (61) أكرضاض أحمد – صحفي وناشط حقوقي
- (62) مجدالدين سعودي – مدير موقع أنوال24
- (63) ابراهيم الكتبي – مدير موقع دادس بريس
- (64) يوسف الصابيح- مدون وناشط صحفي
- (65) محسن بيوض – عضو المرصد الدولي للاعلام و الدبلوماسية الموازية – مدير موقع ‘الجديد نيوز’
- (66) مصطفى السباعي – الأمين العام الشبكة المغربية لحقوق الإنسان – صحفي
- (67) (الحسين العمراني مدير أزيلال أونلاين
- (68) محمد طماوي مراسل أزيلال أونلاين
- (69) محمد كسوة مراسل أزيلال أونلاين
- (70) خالد شيخي مراسلأزيلال أونلاين
- (71) أحمد و نناش مراسلأزيلال أونلاين
- (72) أحمد الورديني مراسلأزيلال أونلاين
- (73) نورة الصديق مراسلة أزيلال أونلاين

- (74) محمد الرزقاوي مديرال سراغنة أونلاين
- (75) مصطفى أيت لبيض - مديرمراكش أونلاين
- (76) ابراهيم بن حسو مديريني ملا أونلاين
- (77) بوعبيد قبلان مديرالفقيه بن صالح أونلاين
- (78) محمد باجي مديرخنيفرة أونلاين
- (79) ادريس عاصيم المنسق العام لشبكة أونلاين ويقين بريس
- (80) محمود مدواني المدير العام لشبكة أونلاين ويقين بريس
- (81) محمد المرواني - ناشط حقوقي
- (82) حميد بوفوس - مدير موقع " آش واقع "
- (83) عزيز اغبالو - نقابي
- (84) أسماء لوهاب- مديرة موقع "خبارنا.نت"
- (85) هشام المالكي- مدير جريدة ريما بريس
- (86) محمد العلوي - رئيس الرابطة الجهوية للصحافة المستقلة
- (87) محمد إنفي- كاتب رأي
- (88) المهدي النهري - رئيس تحرير جريدة صرخة المواطن
- (89) رضا بن عثمان - باحث جامعي
- (90) بوشعيب حمراوي مدير نشر موقع بديل بريس - النائب الأول لنقابة الصحافيين المغاربة
- (91) عبد الله بوفيم- مدير صحيفة الوحدة- المغرب
- (92) محمد المدني - أكاديمي وأستاذ جامعي
- (93) المهدي أرسلان - مدير نشر موقع أزيلال الحرة
- (94) محمد عالي فضيلي - مدير موقع صحراء بريس
- (95) نورالدين بن لحسن - مدير جريدة تنغير انفو

96) عبد الرحيم الخايف مدير موقع " تربية أنفو "

97) عمر أهرو - صحفي بموقع طنجة سبور

98) شريف الشرشاوي - كاتب رأي *موقع تاركيست24*

99) شاطر الحسن - مدير موقع تمازيرت بريس

100) عبدالحق خرباش مدير hakikanews.net
z253176

الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية

المكتب التنفيذي

بيان الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية حول القوانين المتعلقة
بالصحافة والنشر

في الوقت الذي كان ينتظر فيه العاملين في الإعلام الإلكتروني ومكوناته المعتبرة الاستماع إليهم وإلى احتجاجاتهم ومقترحاتهم ومطالبهم، يتفاجأ الجميع بتمرير القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر في المجلس الحكومي دون مقارنة تشاركية حقيقية كما تنص على ذلك الوثيقة الأساسية للبلاد في ضرب سافر لمبدأ أساسي في دستور تم إقراره سنة 2011 .

وتتضمن المشاريع المشار إليها موادا تشكل خطرا كبيرا على الحرية داخل الفضاء الرقمي، وتضرب في العمق كل الشعارات التي يتحدث عنها المشروع في ديباجته، تجعل الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية يبدي تخوفه من مستقبل حرية الصحافة الإلكترونية، كما أن المشروع لم يحظى على مستوى ساحة الإعلام الإلكتروني بالوقت الكافي من النقاش كما سبق وأن حث على ذلك خطاب سابق للملك .

وفي سياق التحدي الذي يديه وزير الاتصال في استمرار تهميشه للمكونات المعنية بالإعلام الإلكتروني، ومنها أساسا الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية، بشأن النقاش المفروض فيه أن يكون تشاركيا حول القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر، وبعد قرب تقديمه للبرلمان بغرفته للمصادقة، وبعد ظهور بوادر عجلة الحكومة في إخراج هذا المشروع إلى النفاذ الفعلي، وسط انتقادات توسعت دائرتها في المدة الأخيرة، يسجل المكتب التنفيذي للاتحاد ما يلي:

- يستغرب من ادعاءات وزير الاتصال بنهج وزارته "مقاربة تشاركية" في إعداد مدونة الصحافة والنشر على مستوى الصحافة الإلكترونية، في غياب نص تنظيمي، ويطالب وبشكل عاجل إعداد قانون تنظيمي يحدد إجراءات المشاركة ومساطرها وحدودها وطبيعتها، وفي انتظار ذلك فإننا نعتبر أن غياب القانون التنظيمي لا يعني مصادرة حق العاملين في الإعلام الإلكتروني الدستوري، ويعتبر عدم إشراك الصحافة الإلكترونية انتهاك فظيع لمبدأ "الديمقراطية التشاركية"، ولا بد من الإشارة إلى أننا نميز ما بين الإخبار والتشاور والإشراك، ونعتبر أن سلوك الوزارة لا يعدو أن يكون "إخبارياً" لم يصل لمرحلة "التشاور" فبالأحرى أن يصل إلى "الإشراك".

- يستنكر بشدة تخلي وزير الاتصال عن التزاماته السابقة، خاصة في ما يتعلق بمضامين "الكتاب الأبيض لتأهيل الصحافة الإلكترونية"، تحديات وتوصيات" الذي نعتبره مرجع أساسي وأرضية معتبرة للانطلاق في إعداد قانون للصحافة الإلكترونية يساير ويلبي طموحات الفاعلين، فالتوصيات التي بها هذا الكتاب لا زالت حبرا على ورق.

- يعتبر وضع الصحافة الإلكترونية ضمن مدونة الصحافة والنشر في سلة واحدة مع الصحافة الورقية أمر لا يستقيم، ولا يتناسب ومعطيات الواقع، ويشير مرة أخرى إلى الكتاب الأبيض الخاص بالصحافة الإلكترونية الذي جاء بتوصيات غاية في الأهمية، وأعطى أهمية خاصة للتكوين الذي لا نجد له أثرا في الواقع سوى لقاءات هنا وهناك لا تفي بالغرض ومعظمها وراءها إطارات الفاعلين، بسبب غياب الإرادة الحقيقية للوزارة على هذا المستوى، ومن هذا المنطلق فالاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية يرى أن تكوين وتأهيل الحقل الإعلامي الإلكتروني يسبق التقنين، وبالتالي فخطوة إعداد قانون للصحافة الإلكترونية فيها الكثير من التسرع.

- يسجل بالكثير من الحسرة التراجعات التي يشهدها نص مشروع مدونة الصحافة والنشر، فكلما أخذنا مسافة من الحراك الذي شهده المغرب سنتي 2011 و 2012، إلا وسجلنا تراجعات على مجموعة من المستويات، فإذا أخذنا أول صيغة سنجدها رغم ملاحظتنا عليها متقدمة بالمقارنة مع آخر صيغة نشرتها وزارة الاتصال.

- يعتبر إجراءات إنشاء صحيفة إلكترونية ضمن مشروع مدونة الصحافة والنشر غاية في التعقيد والتقييد، وإذا كان في الأصل أن يأتي القانون ليبسط الحريات لا أن يقيدتها، فإن المشروع على هذا المستوى جاء بشروط مبالغ فيها، فالبحث عن ولادة قانونية لصحيفة حرة يتطلب

القيام برحلة مكوكية عبر العديد من المؤسسات خاصة والجميع يعرف طبيعة الإدارة المغربية، ثم ما معنى طلب تصريح لمزاولة أنشطة هي من صميم العمل الصحفي ؟ ولماذا المرور عبر كل هاته المؤسسات لوضع تصريح التأسيس ؟ ولماذا كل تلك الوثائق (المادة 20) من أجل إنشاء صحيفة إلكترونية ؟ وما معنى تجديد رخصة التصوير المسلمة من طرف المركز السينمائي المغربي كل سنة، رغم أن التصوير هو من أساسيات الصحافة الإلكترونية ؟ ولماذا الترخيص من طرف الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، إذا كنا سنأخذ ترخيص من جهة المركز السينمائي المغربي ؟ ألا يظهر من كل هاته الإجراءات أن العبث هو العنوان .

- يعتبر الشروط الموضوعية لحياسة البطاقة المهنية التي هي من أساسيات إدارة النشر هدفها تنحية المئات من المواقع الإلكترونية ، وهو ما يعني تحكما في المشهد الإعلامي الإلكتروني، وهو بمثابة خنق لحرية الصحافة، وهو ما يعني بالأوضح فتح الباب أمام أصحاب الأموال لتشكيل ساحة للإعلام الإلكتروني على المقاس .

- يذكر مجددا على أنه ليس كل من يتوفر على بطاقة وزارة الإتصال (وضع غير طبيعي أن تسلم الوزارة التي لا توجد إلا في الدول الغير الديمقراطية) هو مهني، فالعديد من المواقع الإلكترونية لا تتوفر على بطاقة الوزارة وهي إلى المهنية أقرب، بالمقابل مواقع إلكترونية أمطروها ببطاقات الوزارة وهي بعيدة كل البعد عن أخلاقيات المهنة وأعرافها، وبالمناسبة يستنكر المكتب التنفيذي للاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية بشدة منح جائزة الصحافة التي تنظمها وزارة الاتصال لموقع إلكتروني يسمي على السب ويصبح على القذف، ويعتبرها تشجيعا للمواقع الإلكترونية الغير مهنية، ويطالب بإعادة النظر في شروط هذه الجائزة التي من المفروض أن يشارك فيها الجميع بما في ذلك الغير متوفرة على البطاقة الوزارية .

- يستنكر بشدة وبكل اللغات تخلي وزير الاتصال عن وعوده السابقة، حين ترك بقاء العقوبات السجنية على جرائم الصحافة عبر فتح نافذة على القانون الجنائي، بخصوص ما يسمى بالثوابت الثلاثة (الملكية، الاسلام، الوحدة الترابية)، كما تضمن المشروع تعريفات فضفاضة لجرائم القذف التي تترك للقاضي سلطة تقديرية كبيرة، كما أن المشروع الغريblem يضع سقفا للتعويضات التي يحكم بها القضاة ضد المؤسسات الصحفية (600 مليون ضد المساء و130، مليون ضد اخبار اليوم، و500 مليون ضد حسن العلوي) وغيرها كثير من التعويضات المبالغ فيها والغير مقبولة، والتي تهدف الى إغلاق الصحف وليس

تعويض المتضررين، كما تثبت الوقائع والمعطيات .

– يعتبر إحداث مجلس وطني للصحافة على أهميته، بالشروط التي وضعها المشروع جعلت الصحافة الإلكترونية على الهامش.

وعلى ضوء الملاحظات السالفة (نكتفي بهذه الملاحظات في هذا المقام) فإن المكتب التنفيذي للاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية يطالب بما يلي :

أولا : يطالب بالسحب الفوري لمشاريع قانون الصحافة خاصة في الشق المتعلق بالصحافة الإلكترونية، وإعادة النقاش من جديد بمشاركة مختلف الفاعلين والمكونات الممثلة للإعلام الإلكتروني الذي يعتبر أبرز من تم تغييبهم عن هذا النقاش الذي لا يتكرر دائما، والذي سيرهن الصحافة الإلكترونية لعقود من الزمن.

ثانيا : ينبه مجددا العاملين في الإعلام الإلكتروني إلى ما يحاك ضدهم، وأن المشروع إذا مر بشروطه ومضامينه الحالية سيكون وبالا على الساحة الإعلامية.

ثالثا : يعتبر المشروع غير دستوري بالنظر لخرق مبدأ أساسي في الوثيقة الأساسية للبلاد، متعلق ب"الديمقراطية التشاركية"، ويطالب بوضع قانون تنظيمي يحدد إجراءات المشاركة ومساطرها وحدودها وطبيعتها.

رابعا : يدعو الهيئات الإعلامية والحقوقية وكل المدافعين عن حرية التعبير إلى التصدي بحزم لهذا المشروع الخطير .

خامسا : يعلن بداية نقاش داخلي جدي حول إمكانية حل الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية احتجاجا على تمرير هذا المشروع دون إشراك الفاعلين، ولما يتضمنه من تراجمات خطيرة .

عن المكتب التنفيذي للاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية

الرئيس : عبد الله أفتات

01 فبراير 2016

من تائه مطرود من الدراسة الى رئيس جهة طنجة

محمد أسامة الفتاوي

يجمع أنصاره كما خصومه، إنه يشكل ظاهرة سياسية فريدة بامتياز، فهو السياسي الذي لا يجرؤ الكثير من الزعماء العتاة، باستثناء بنكيران، على مواجهته، رغم أنه لا يتوفر على منصب رسمي يستمد منه القوة والجبروت اللذين يتم إلصاقهما به. إلياس العماري، ظل إلى لحظة تبوئه لرئاسة مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، لا يعدو مجرد قيادي سياسي في حزبه "الأصالة والمعاصرة"، الذي أسسه فؤاد عالي الهمة، المستشار الحالي للملك محمد السادس، ويصفه مجموعة من مقربيه بأنه رجل يجمع بين حدة الذكاء وطيبوبة القلب.

لقد أتى العماري إلى الدنيا في اول أيام سنة 1967، وكأنه لا يريد أن يضيع أي يوم من تلك السنة، فالرجل صانع للفرص ومغتتم لها. لا يعرف الناس سر معاداته لأطروحات حزب العدالة والتنمية وللمرجعية الدينية لحركة التوحيد والإصلاح، رغم أن أباه محمد العماري كان فقيها في مسجد دوار "إمنود" حيث ولد إلياس. أما غيرته على الأمازيغية فقد حببها الصراعات السياسية منذ أن شارك فؤاد عالي الهمة في تكوين حزب سياسي سماه "الأصالة والمعاصرة".

وقد أثر هذا الحزب موجة من ردود الفعل لدى بعض السياسيين، فهو كان بمثابة الحوت الكبير الذي سيتلقف كل الأسماك فراح ضحيته منذ البداية حزب كان يتزعمه العسكري المتقاعد الكولونيل عبد الله

القادري -الحزب الوطني الديمقراطي- وآخر كان يتزعمه الطبيب المختص في العظام نجيب الوزاني-حزب العهد-، أما الأستاذ الجامعي مصطفى المنصوري فقد إستعصى على الأصالة والمعاصرة إقناعه بالاندماج إلى أن تمكن منه إلياس العماري فأقنع على ما يبدو أعضاء المكتب السياسي للتجمع الوطني للأحرار لاستبداله بالرياضي في كرة السلة صلاح الدين مزوار.

وحين عصفت نسائم الربيع العربي ببعض شوارع المملكة نادي شباب عشرين فبراير برحيل إلياس العماري فأجابهم بالوسائل المتوفرة إليه: "فاين بغاوني نرحل؟".

لقد كان الرجل محبا للصراعات منذ نعومة أظافره، فهو مزعج حد الإزعاج ولا يفرق بين الماء الصافي والعكر في السياسة أو خارجها. لقد احتج وهو تلميذ صغير في المطعم المدرسي على جودة الأكل، فطرد حينها من المطعم والداخلية المدرسية، وتبعته لعنات الطرد في كل مراحل حياته.

ورغم أن الكثير من معارضيه ينعته باليد الظاهرة للمخزن الخفي، أو كما يسميه البعض "المخزن العميق"، فالشخص كثيرا ما يفند كل هذا ويعود بذاكرته إلى معاناته الطويلة مع المخزن، منذ كان الدرك الملكي يطلبون منه ومن أقرانه تنظيف القرية من الأزبال والنفايات، لكي يستفيدوا من التفرج مساء كل ثلاثاء من سنة 1974 من المسلسل الأجنبي "طارزان".

أحلامه مع "طارزان" جعلته يجسد هذا الدور بإتقان كبير في غابة السياسة، حيث القوي يقهر الضعيف، والذكي يطيح بالأقل ذكاء. لم تتوقف معاناة إلياس مع المخزن عند ذكريات الصبا، بل تجاوزته إلى أن أصبح تلميذا في الثانوي، حين طرد من الدراسة بسبب أحداث الريف سنة 1984، وكانت التهمة هي تمزيق العلم الوطني. فتاه العماري على وجه الأرض، بين فاس والرباط، يبيع الورق ويطلب العيش.

هجمات باريس: شهادة المرأة التي أبلغت عن "أباعود"

الخميس 4 فبراير 2016 - 11:56

في مقابلة لها مع راديو مونت كارلو الدولي، حكى سونيا (إسم مستعار)، المرأة التي ساعدت شهادتها في تحديد موقع عبد الحميد أبا عود المتهم الأول في تنفيذ هجمات باريس وسان دوني، عشية نقاش جمعها به رفقة صديقتها حسناء بولحسن وهي في الآن ذاته قريبة أبا عود العقل المدبر للهجمات .

كانت سونيا، رفقة صديقتها حسناء آيت بولحسن، قريبة أبا عود، يوم الأحد 15 نونبر بعد يومين من الهجمات الإرهابية، عندما تلقت حسناء مكالمة من قريبها عبد الحميد بواصلة رقم بلجيكي.

وتضيف سونيا أن المتصل طلب من حسناء الذهاب لحي صناعي يقع في منطقة نائية محاذية لـ Aubervilliers، لملاقاة شخص بحاجة إلى المساعدة والإيواء، وبمجرد الوصول إلى المكان الذي حدده إليها المتصل على الهاتف، قامت حسناء بتحديد رقم سري هو 1010، ليخرج على الفور عبد الحميد أبا عود من مخبئه وسط الغابة القريبة من المكان المحدد.

وقالت سونيا في حديثها لإذاعة مونت كارلو الدولية، أن أبا عود كان يبتسم بطريقة لا تدل على كونه منفذ الهجمات. وأخبرهما في معرض جوابه لها عن ذنب هؤلاء الذين راحوا ضحية لإطلاق النار، أن القتل ليسوا أبرياء كما يدعي الجميع وأنه يجب النظر لما يقع في سوريا، وكان يفتخر بارتكابه لهذه الجريمة الفظيعة ببرودة أعصاب.

وأضاف أبا عود لسونيا وهو يتبادل أطراف الحديث معها، أن هناك أشخاصا دخلوا برفقته إلى الأراضي الفرنسية بطريقة غير شرعية قادمين إليها من سوريا وهم من جنسيات مختلفة من العراق وسوريا وألمانيا وانجلترا وأن عددهم يقارب التسعين.

وتقول سونيا أن أبا عود طلب من حسناء أن توفر له منزلا آمنا وبعض الملابس والأحذية الجديدة.

وتؤكد سونيا أن عبد الحميد أخبر حسناء أنه بصدد التحضير للهجمات واعتداءات أخرى داخل الأراضي الفرنسية، وأن الأهداف القادمة كانت

عبارة عن مركز للتسوق ومركز للشرطة ودار حضانة في لا ديفانس، هوت دو سين، وأنه حدد يوم 18 نونبر كيوم لتنفيذ هذه الجرائم.

وبمجرد الاختلاء مع نفسها تقول سونيا لإذاعة مونت كارلو الدولية، ركبت رقم الطوارئ الخاص بوزارة الداخلية، وحددت لهم مكان تواجد عبد الحميد ونواياه ، ليتم محاصرة الشقة وقتل العقل المدير لتفجيرات باريس الدموية.

المصدر : مدي1تيفي.كوم

مداهمات في ألمانيا وتوقيف جزائريين يشتبه بارتباطهما بتنظيم "داعش"

الخميس 4 فبراير 2016 - 09:25

أعلنت الشرطة الألمانية اليوم الخميس 04 فبراير اعتقال جزائريين اثنين "للاشتباه بأنهما على اتصال مع تنظيم "داعش" خلال حملة مداهمات في برلين ومنطقتين أخريين فيما يجري البحث عن اثنين آخرين.

وقالت شرطة برلين أن الرجال الأربعة اعدوا "عملا خطيرا يهدد امن الدولة". من جانب آخر أوقفت امرأة لدوافع أخرى.

واحد الرجلين اللذين أوقفا في منطقة رينانيا شمال فستفاليا ملاحق أيضا من قبل السلطات الجزائرية للاشتباه بانتمائه إلى تنظيم "داعش" كما أوضح المتحدث.

وأوضح بيان للشرطة في برلين ان الرجل تدرب على استخدام الأسلحة في سوريا.

أما الرجل الثاني فقد أوقف بتهمة تزوير وثائق حسب الشرطة التي لم توضح أسباب اعتقال المرأة.

وفي برلين شملت عمليات الدهم أربع شقق ومقري عمل.

وقال المتحدث أن 450 شرطيا بعضهم من الوحدات الخاصة تمت تعبئتهم في العاصمة ورينانيا شمال فستاليا وسكسونيا السفلى.

المصدر : مديا تي في. كوم ووكالات

هزة أرضية ارتدادية بقوة 4.1 في عرض سواحل الحسيمة والناظور

الخميس 4 فبراير 2016 - 07:36

أفاد بلاغ للمعهد الوطني الجيو- فيزيائي، التابع للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، أنه تم تسجيل هزة أرضية ارتدادية، أمس الأربعاء 03 فبراير، بعرض سواحل الحسيمة والناظور بلغت قوتها 4.1 درجة على سلم ريشر.

وأوضحت الشبكة الوطنية للمراقبة والإنذار الزلزالي بالمعهد أن هذه الهزة وقعت حوالي الساعة التاسعة و27 دقيقة ليلا.

وذكر المصدر ذاته أنه تم تسجيل هزتين أخريين بلغت قوتهما 3.4 و3.7 درجة، وحدد مركزهما أيضا في عرض سواحل الحسيمة والناظور موضحا أنهما وقعتا على التوالي في حدود الساعة الثامنة ليلا و12 دقيقة والعاشر ليلا و33 دقيقة.

المصدر : مديا تي في. كوم و ومع

نقابة المحامين بالمغرب سلطة الملاءمة الأستاذ علي حدروني

المحامي بفاس التطبيق السليم للقانون وحماية الحقوق والحريات تازة عبدالحق خرباش

نقابة المحامين بالمغرب سلطة الملاءمة
الأستاذ علي حدروني المحامي بفاس
التطبيق السليم للقانون وحماية الحقوق والحريات
تازة عبدالحق خرباش



الجميع المسؤول عن المحتوى :
عبد الحق خرباش
06 669 96 32 90

جريدة الإلكترونية متجددة على مدار الساعة
الطريق المهني - التحرر في المعلومات
التعريف بمؤسسات المغرب

حقيقة
نيوز

بلاغ إخباري تكريس حقوق الإنسان ضمانة أساسية لمحاربة الإرهاب والتطرف

hakikanews.net

بلاغ إخباري

تكريس حقوق الإنسان ضمانة أساسية لمحاربة الإرهاب والتطرف

ينظم مرصد الشمال، يوم السبت 6 فبراير 2016 بالمركز الثقافي الأندلس بمرتيل (شمال المغرب) مؤتمره الثاني تحت شعار : تكريس حقوق الإنسان ضمانة أساسية لمحاربة الإرهاب والتطرف.

ويأتي تنظيم المؤتمر في إطار سياق محلي، طني ودولي يتجلى في التحاق أزيد من 1500 مغربي ومغربية بسوريا والعراق أغلبهم من شمال المغرب، وفي ظل استمرار هيمنة المقاربة الأمنية على باقي المقاربات الاجتماعية، الفكرية، التنموية والاقتصادية. دون أن تتم المعالجة الجذرية للظروف المؤدية للتطرف والإرهاب.

وإذ يدعو مرصد الشمال، مجدداً، إلى تبني استراتيجية وطنية واضحة في مواجهة التطرف والإرهاب تتضمن آليات عملية يشارك فيها إضافة إلى الجهات الرسمية، مفكرون، خبراء، رجال دين وإعلام ... بشراكة وتنسيق مع المؤسسات الجامعية والتعليمية والمجالس العلمية الدينية وهئيات المجتمع المدني مع الانفتاح على الفئات المهمشة بالمجتمع. موازاة مع وضع سياسة تنموية مستعجلة قائمة على محاربة الإقصاء والتهميش الاجتماعي ومعالجة أسباب الهدر المدرسي، والقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق التنمية المستدامة، والحد من الفساد والتوزيع العادل للثروات واحترام حقوق الإنسان...

وبذلك يؤكد مرصد الشمال على أن احترام حقوق الإنسان في إطار سيادة القانون ضمانة أساسية لمحاربة الإرهاب والتطرف.

إن هذا البلاغ الإخباري هو بمثابة دعوة للمشاركة في المؤتمر الثاني للمرصد، موجهة إلى مناضلي ومناضلات المرصد والهيئات الصديقة وكافة المواطنين والمواطنات وإلى نساء ورجال الإعلام بكل أصنافه لتغطية هذا الحدث.

مرصد الشمال لحقوق الانسان_ شمال المغرب _

عريضة بشأن مشروع قانون الصحافة الإلكترونية

الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية
المكتب التنفيذي

عريضة للمطالبة بسحب مشروع مدونة الصحافة والنشر - الشق المتعلق بالصحافة الإلكترونية

بتاريخ 18 أكتوبر 2014 وبفضاء بيت الصحافة بطنجة، كشف مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة بعد انتظار طويل، عن مشروع ما سمي بمدونة الصحافة والنشر، بعد أن تم ترتيب الساحة الإعلامية على المقاس، وبعد أن صممت الوزارة على نهج مقاربة تشاركية ناقصة ومعاقدة ودون نص تنظيمي حتى الآن، حيث تم إقصاء العديد من الإطارات والفعاليات من المشاركة الفعلية في هذا المشروع الذي سيرهن الإعلام المغربي لعقود من الزمن .

ومن خلال قراءة تنا لهذا المشروع اتضح أنه أتى بنود معرقلة ومكبلة للعمل الصحفي الإلكتروني الجاد والمسئول، وبعد أن اقترب موعد تقديمها للبرلمان لمناقشتها والمصادقة عليها، تطالب الأسماء الموقعة أسفله السلطات المغربية بالتعقل، وسحب المدونة خاصة الشق المتعلق بالصحافة الإلكترونية- وإعادة فتح النقاش من جديد، وإشراك جميع الفاعلين والإطارات الممثلة لمختلف التعابير الإعلامية، في أفق إنضاج صيغة متوافق عليها تتناسب والسياق الوطني والإقليمي الذي ينادي بالحرية .

الأسماء الموقعة :

- 1) عبد الله أفتات – رئيس الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية
kharbachabdelhak.hakikanews.net
- 2) صبري الحو – محامي، خبير في القانون الدولي، ورئيس المركز المغربي للحريات والحقوق
- 3) [محمد قلاش](#) – أمين مال الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية فرع طنجة
- 4) أحمد بوعشرين الأنصاري – ناشط جمعوي وإعلامي
- 5) رضوان القسطين – صحفي بشبكة أنباء الشمال
- 6) يحيى بن الوليد – أكاديمي وجامعي
- 7) يوسف الوهابي العلمي – مدير موقع خبر طنجة
- 8) عبد المغيث مروان – رئيس فرع طنجة أصيلة للاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية
- 9) محمود عابو – صحفي ومراسل إذاعي – عضو الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية – فرع المضيق
- 10) أيوب الخياطي – طالب بالمعهد العالي للتدبير ووسائل الإعلام وصحفي بموقع طنجاوي
- 11) عصام الصغير – صحفي بجريدة الحقيقة الورقية ومقاول
- 12) المهدي الصالحي – صحفي وناشط إلكتروني
- 13) أحمد العمراني – عضو المجلس الوطني للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان
- 14) حفيظ زرزان – صحفي وكاتب رأي -هيئة تحرير شبابكم وصوت آسفي
- 15) مصطفى حيران – مدير موقع “أخبركم”
- 16) محمد حقيقي – المدير التنفيذي وممثل الرابطة العالمية للحقوق والحريات بالمغرب

- 17) بشرى الدويب - مهتمة بالشأن الاعلامي والالكتروني خاصة
- 18) رجال بن شماش - مدير موقع شبكة انباء الشمال
- 19) أحمد الزوجال - صحيفة "صدي نيوز" الرقمية
- 20) عبد اللطيف حسني - مدير نشر مجلة وجهة نظر
- 21) منير أفقير - صحفي بجريدة لاديبيش
- 22) محمد المساوي - مدير موقع "أنوال بريس".
- 23) عبد المنعم الرفاعي - محام رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان بطنجة
- 24) عثمان بن شقرون - إعلامي وباحث في تاريخ الصحافة
- 25) عبد القادر زعري - كاتب صحفي
- 26) حميد المهدي - صحفي
- 27) الورغي ياسين - مدير موقع "تاركتيست24"
- 28) عمر اطريمنيالانجرب - محام بهيئة طنجة
- 29) رضوان زريعة، طالب حقوق وكاتب مقالات الرأي
- 30) محمد يت حساين - مراسل صحفي
- 31) علي أنوزلا - صحفي
- 32) ياسين العشير - مدير موقع طنجة 24
- 33) بشرى النوري - كاتبة مقالات رأي
- 34) عبد الوفي العلام - مدير موقع ريحانة برس الإخباري
- 35) محمد عبيد - مدير موقع افران أون لاين
- 36) عبد المنعم المساوي - أنوال بريس
- 37) علي المرابط - صحفي
- 38) عمار قشمار - المرصد المغربي للإعلام الالكتروني

(39) الحسن فاتحي - موقع تنغير بلوس

(40) رجاء الشامي صحفية

(41) محمد الخضري مهندس دولة، كاتب رأي

(42) أحمد إفزارن - إعلامي

(43) نعيمة الكلاف - محامية

(44) ادريس عاصيم المرصد المغربي للاعلام الالكتروني

(45) خديجة جنان - محامية - حقوقية

(46) خالد الصلعي - كاتب صحفي

(47) جمال العسري ناشط حقوقي

(48) عبد الحكيم الصديقي - رئيس فرع الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية بتنغير، كاتب ومدون

(49) رشيد وفاق - مهتم بالشأن الإعلامي

(50) محمد اليخلفي - مدير موقع باب ناطور

الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية

المكتب التنفيذي

بيان الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية حول القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر

في الوقت الذي كان ينتظر فيه العاملين في الإعلام الإلكتروني ومكوناته المعتبرة الاستماع إليهم وإلى احتجاجاتهم ومقترحاتهم ومطالبهم، يتفاجأ الجميع بتمرير القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر في المجلس الحكومي دون مقاربة تشاركية حقيقية كما تنص على ذلك الوثيقة الأساسية للبلاد في ضرب سافر لمبدأ أساسي في دستور تم إقراره سنة 2011 .

وتتضمن المشاريع المشار إليها مواداً تشكل خطراً كبيراً على الحرية داخل الفضاء الرقمي، وتضرب في العمق كل الشعارات التي يتحدث عنها المشروع في ديباجته، تجعل الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية

يبدي تخوفه من مستقبل حرية الصحافة الإلكترونية، كما أن المشروع لم يحظى على مستوى ساحة الإعلام الإلكتروني بالوقت الكافي من النقاش كما سبق وأن حث على ذلك خطاب سابق للملك .

وفي سياق التحدي الذي يبدية وزير الاتصال في استمرار تهميشه للمكونات المعنية بالإعلام الإلكتروني، ومنها أساسا الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية، بشأن النقاش المفروض فيه أن يكون تشاركيا حول القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر، وبعد قرب تقديمه للبرلمان بغرفتيه للمصادقة، وبعد ظهور بوادر عجلة الحكومة في إخراج هذا المشروع إلى النفاذ الفعلي، وسط انتقادات توسعت دائرتها في المدة الأخيرة، يسجل المكتب التنفيذي للاتحاد ما يلي:

– يستغرب من ادعاءات وزير الاتصال بنهج وزارته "مقاربة تشاركية" في إعداد مدونة الصحافة والنشر على مستوى الصحافة الإلكترونية، في غياب نص تنظيمي، ويطالب وبشكل عاجل إعداد قانون تنظيمي يحدد إجراءات المشاركة ومساطرتها وحدودها وطبيعتها، وفي انتظار ذلك فإننا نعتبر أن غياب القانون التنظيمي لا يعني مصادرة حق العاملين في الإعلام الإلكتروني الدستوري، ويعتبر عدم إشراك الصحافة الإلكترونية انتهاك فظيع لمبدأ "الديمقراطية التشاركية"، ولا بد من الإشارة إلى أننا نميز ما بين الإخبار والتشاور والإشراك، ونعتبر أن سلوك الوزارة لا يعدو أن يكون "إخباريا" لم يصل لمرحلة "التشاور" فبالأحرى أن يصل إلى "الإشراك" .

– يستنكر بشدة تخلي وزير الاتصال عن التزاماته السابقة، خاصة في ما يتعلق بمضامين "الكتاب الأبيض لتأهيل الصحافة الإلكترونية" ، تحديات وتوصيات" الذي نعتبره مرجع أساسي وأرضية معتبرة للانطلاق في إعداد قانون للصحافة الإلكترونية يساير ويلبي طموحات الفاعلين، فالتوصيات التي بها هذا الكتاب لا زالت حبرا على ورق.

– يعتبر وضع الصحافة الإلكترونية ضمن مدونة الصحافة والنشر في سلة واحدة مع الصحافة الورقية أمر لا يستقيم، ولا يتناسب ومعطيات الواقع، ويشير مرة أخرى إلى الكتاب الأبيض الخاص بالصحافة الإلكترونية الذي جاء بتوصيات غاية في الأهمية، وأعطى أهمية خاصة للتكوين الذي لا نجد له أثرا في الواقع سوى لقاءات هنا وهناك لا تفي بالغرض ومعظمها وراءها إطارات الفاعلين، بسبب غياب الإرادة الحقيقية للوزارة على هذا المستوى، ومن هذا المنطلق فالاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية يرى أن تكوين وتأهيل الحقل الإعلامي الإلكتروني يسبق التقنين، وبالتالي فخطوة إعداد قانون للصحافة

الإلكترونية فيها الكثير من التسرع .

– يسجل بالكثير من الحسرة التراجعات التي يشهدها نص مشروع مدونة الصحافة والنشر، فكلما أخذنا مسافة من الحراك الذي شهده المغرب سنتي 2011 و 2012، إلا وسجلنا تراجعات على مجموعة من المستويات، فإذا أخذنا أول صيغة سنجدها رغم ملاحظتنا عليها متقدمة بالمقارنة مع آخر صيغة نشرتها وزارة الاتصال .

– يعتبر إجراءات إنشاء صحيفة إلكترونية ضمن مشروع مدونة الصحافة والنشر غاية في التعقيد والتقييد، وإذا كان في الأصل أن يأتي القانون ليبسط الحريات لا أن يقيدتها، فإن المشروع على هذا المستوى جاء بشروط مبالغ فيها، فالبحث عن ولادة قانونية لصحيفة حرة يتطلب القيام برحلة مكوكية عبر العديد من المؤسسات خاصة والجميع يعرف طبيعة الإدارة المغربية، ثم ما معنى طلب تصريح لمزاولة أنشطة هي من صميم العمل الصحفي؟ ولماذا المرور عبر كل هاته المؤسسات لوضع تصريح التأسيس؟ ولماذا كل تلك الوثائق (المادة 20) من أجل إنشاء صحيفة إلكترونية؟ وما معنى تجديد رخصة التصوير المسلمة من طرف المركز السينمائي المغربي كل سنة، رغم أن التصوير هو من أساسيات الصحافة الإلكترونية؟ ولماذا الترخيص من طرف الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، إذا كنا سنأخذ ترخيص من جهة المركز السينمائي المغربي؟ ألا يظهر من كل هاته الإجراءات أن العبث هو العنوان .

– يعتبر الشروط الموضوعية لحياسة البطاقة المهنية التي هي من أساسيات إدارة النشر هدفها تنحية المئات من المواقع الإلكترونية، وهو ما يعني تحكما في المشهد الإعلامي الإلكتروني، وهو بمثابة خنق لحرية الصحافة، وهو ما يعني بالأوضح فتح الباب أمام أصحاب الأموال لتشكيل ساحة للإعلام الإلكتروني على المقاس .

– يذكر مجددا على أنه ليس كل من يتوفر على بطاقة وزارة الإتصال (وضع غير طبيعي أن تسلم الوزارة التي لا توجد إلا في الدول الغير الديمقراطية) هو مهني، فالعديد من المواقع الإلكترونية لا تتوفر على بطاقة الوزارة وهي إلى المهنية أقرب، بالمقابل مواقع إلكترونية أمطروها ببطاقات الوزارة وهي بعيدة كل البعد عن أخلاقيات المهنة وأعرافها، وبالمناسبة يستنكر المكتب التنفيذي للاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية بشدة منح جائزة الصحافة التي تنظمها وزارة الاتصال لموقع إلكتروني يسمي على السب ويصبح على القذف، ويعتبرها تشجيعا للمواقع الإلكترونية الغير مهنية، ويطالب

بإعادة النظر في شروط هذه الجائزة التي من المفروض أن يشارك فيها الجميع بما في ذلك الغير متوفرة على البطاقة الوزارية .

- يستنكر بشدة وبكل اللغات تخلي وزير الاتصال عن وعوده السابقة، حين ترك بقاء العقوبات السجنية على جرائم الصحافة عبر فتح نافذة على القانون الجنائي، بخصوص ما يسمى بالثوابت الثلاثة (الملكية، الاسلام، الوحدة الترابية)، كما تضمن المشروع تعريفات فضفاضة لجرائم القذف التي تترك للقاضي سلطة تقديرية كبيرة، كما أن المشروع الغريبلم يضع سقفا للتعويضات التي يحكم بها القضاة ضد المؤسسات الصحفية (600 مليون ضد المساء و130، مليون ضد اخبار اليوم، و500 مليون ضد حسن العلوي) وغيرها كثير من التعويضات المبالغ فيها والغير مقبولة، والتي تهدف الى إغلاق الصحف وليس تعويض المتضررين، كما تثبت الوقائع والمعطيات .

- يعتبر إحداث مجلس وطني للصحافة على أهميته، بالشروط التي وضعها المشروع جعلت الصحافة الإلكترونية على الهامش.

وعلى ضوء الملاحظات السالفة(نكتفي بهذه الملاحظات في هذا المقام) فإن المكتب التنفيذي للاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية يطالب بما يلي :

أولا : يطالب بالسحب الفوري لمشاريع قانون الصحافة خاصة في الشق المتعلق بالصحافة الإلكترونية، وإعادة النقاش من جديد بمشاركة مختلف الفاعلين والمكونات الممثلة للإعلام الإلكتروني الذي يعتبر أبرز من تم تغييبهم عن هذا النقاش الذي لا يتكرر دائما، والذي سيرهن الصحافة الإلكترونية لعقود من الزمن.

ثانيا :ينبه مجددا العاملين في الإعلام الإلكتروني إلى ما يحاك ضدهم، وأن المشروع إذا مر بشروطه ومضامينه الحالية سيكون وبالاً على الساحة الإعلامية.

ثالثا : يعتبر المشروع غير دستوري بالنظر لخرق مبدأ أساسي في الوثيقة الأساسية للبلاد، متعلق ب"الديمقراطية التشاركية"، ويطالب بوضع قانون تنظيمي يحدد إجراءات المشاركة ومساطرتها وحدودها وطبيعتها.

رابعا : يدعو الهيئات الإعلامية والحقوقية وكل المدافعين عن حرية التعبير إلى التصدي بحزم لهذا المشروع الخطير .

خامسا : يعلن بداية نقاش داخلي جدي حول إمكانية حل الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية احتجاجا على تمرير هذا المشروع دون إشراك الفاعلين، ولما يتضمنه من تراجعات خطيرة .

عن المكتب التنفيذي للاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية

الرئيس : عبد الله أفتات

01 فبراير 2016

عامل إقليم تازة جهات قدمت أموال لإقامه في ملف صاحب مقهى بلوندي بلاص

عامل إقليم تازة جهات قدمت أموال لإقامه في ملف صاحب مقهى بلوندي بلاص

قبل قدوم الصحفيين للمقهى ، وجدنا مدير جريدة محلية ينتظره ، وبمجرد رؤيته لنا غادر المقهى على الفور ، وكان الهدف تشويه صورة عامل إقليم تازة بمباركة جهات داخل العمالة وجهات أخرى داخل مديرية الأمن

تم الإتصال بصاحب الجريدة وفمه يردد أن عامل تازة هو سببك ... وبعد النشر تم الإتصال بصاحب المقهى وقالو له بأن البوليس هم من أمروا الصحفيين من أجل الحوار

hakikanews.net